

تطوير نظم المعلومات المحاسبية كأحد المهام الرئيسية لمهنة الخبير المحاسبي في الجزائر
**Development of Accounting Information Systems as one of the main
 functions of the accounting expert in Algeria**

د.قادري عبد القادر^{1*}

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/11/30

تاريخ الاستلام: 2020/05/14

ملخص:

تركز هذه الدراسة على موضوع تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، وواقعها في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر تفتقر إلى خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية نتيجة الفجوة الكبيرة بين مقدمي هذا الجانب المتخصص من الخدمات المحاسبية وما يقابله من نسيج اقتصادي مكون من عدد كبير من المؤسسات مقارنة بالخدمات التي يمكن أن تقدم لها في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية بافتراض اعتمادها على الأطراف الخارجية في الوفاء بذلك.

كلمات مفتاحية: معلومة، محاسبة، نظام.

تصنيفات JEL: M41

Abstract:

This study focuses on the development of accounting information systems in the economic institution in Algeria, where the study concluded that Algeria lacks services to develop accounting information systems as a result of the large gap between the providers of this specialized aspect of accounting services and the corresponding institutions requesting those services.

Keywords: Information, accounting, system.

Jel Classification Codes: M41

1. مقدمة

تستمد المؤسسة الاقتصادية أهميتها كونها نواة اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على كافة النشاطات للنظم الاقتصادية، باعتبارها مركزا للتعاملات والتفاعلات التي تحدث بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل تلبية مصالحهم الاقتصادية، فالقرارات المتخذة تستهدف الحصول على أكبر منفعة اقتصادية على شكل أرباح وغيرها من المنافع التي تهدف إلى تحقيق تلك الأرباح، حيث كانت المؤسسة تعتمد في إدارتها واتخاذ القرارات على المالك الوحيد بناء على ما يلاحظه من أحداث في المؤسسة أو في البيئة المحيطة بها، فالتطور الذي شهدته بيئة المؤسسة خلال العقود الأخيرة منذ الثورة الصناعية أثر على هيكل المؤسسة الاقتصادية التي حيث أصبحت المؤسسة ذات هياكل ضخمة متفرعة وتنتشر عبر خارج الحدود المحلية والأجنبية، إضافة إلى انفصال الإدارة عن الملكية، لذا كان لزاما إيجاد وسيلة بديلة للملاحظة من أجل اتخاذ القرارات المتنوعة من قبل الإدارة، كما ظهرت الحاجة من قبل الملاك إلى معرفة والاطمئنان على أن مؤسساتهم تدار بشكل يتفق مع الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، أما هذه العوامل المستجدة كان المعلومة البديل الأساسي والوحيد لأسلوب الملاحظة في اتخاذ القرار، فالمعلومة تعبر عن كل جوانب الحدث الاقتصادي المراد اتخاذ قرار بشأن الاستجابة إليه بما يحقق المنفعة، حيث ظهرت نظم المعلومات الحاسوبية كأحد أقدم نظم المعلومات التي واكبت تطور المؤسسة الاقتصادية من أجل أن تكون وسيط بين متخذ القرار والأحداث الاقتصادية الواقعة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، حيث تعمل نظم المعلومات الحاسوبية دور الملاحظة وتجميع البيانات وإيصالها في شكل معلومات مفيدة لصنع واتخاذ القرار.

وفي ظل هذه الأهمية الكبيرة لنظم المعلومات الحاسوبية اهتمت المهن الحاسوبية بتقديم خدمات تطوير نظم المعلومات الحاسوبية كونها تحتاج إلى خبراء في المحاسبة ونظم المعلومات ربما لا تتوافر في أغلب المؤسسات الاقتصادية إذا ما أرادت الاعتماد على إمكانياتها الذاتية، حيث توكل هذه المهمة في الجزائر إلى أحد المهن الحاسوبية دون غيرها ألا وهي مهنة الخبير المحاسبي، حيث عرفت هذه المهنة على غرار باقي المهن الحاسوبية الأخرى إصلاحات هامة بغية استكمال جملة الإصلاحات الحاسوبية التي اعتمدها الجزائر من خلال إصدار نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية وذلك من أجل مواكبة التحديات التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق وعلى رأس تلك التحديات امتلاك نظم

معلومات محاسبية فعالة تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات فعالة تحافظ على بقاءها واستمرارها في ظل اقتصاد مفتوح مبني على التكنولوجيا والمعرفة.

1-1- الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مهنة الخبير المحاسبي في مساعدة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في

ظل امكانياتها المحدودة على امتلاك وتطوير نظم معلومات محاسبية فعالة؟

2-1- الفرضية: للإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضية التالية:

يسهم الخبير المحاسبي في مساعدة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل امكانياتها المحدودة

على امتلاك وتطوير نظم معلومات محاسبية فعالة

3-1- أهمية البحث

- تعتبر المعلومة الاقتصادية بشكل عام والمعلومة المحاسبية بصفة خاصة من أهم موارد المؤسسة الاقتصادية الضرورية لنموها واستقرارها؛

- تنشط المؤسسة الاقتصادية المعاصرة في اقتصاد مبني على المعرفة، حيث يعتمد على المعلومات الاقتصادية والمحاسبية لاستكمال الدورة الاقتصادية لاقتصاد مبني على المعرفة؛

- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والحواسيب الإلكترونية جعل من نظم المعلومات المحاسبية أكثر فعالية في تلبية احتياجات المؤسسة الاقتصادية والمتعاملين معها من المعلومات ذات الخصائص النوعية؛

- تستهدف الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تساعد نظم المعلومات المحاسبية المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرارات الاستثمار والشراكة في الجزائر؛

- تعتبر مقررات نظم المعلومات المحاسبية من أهم المواد الأساسية لتكوين إطارات محاسبية في مختلف المهن المحاسبية وعلى رأسها الخبراء المحاسبين الموكلين قانونا بتقديم خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية؛

- تتميز البيئة الاقتصادية الحالية سريعة التغير لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية التكيف معها من خلال تطوير نظم معلومات محاسبية باستمرار استجابة لمحيطها من أجل الحفاظ على نموها واستقرارها.

4-1- أهداف البحث:

- عرض المؤسسات الاقتصادية التي تشكل النسيج الاقتصادي في الجزائر؛
- إبراز مختلف المهن المحاسبية في الجزائر والخدمات التي تقدمها وكيفية التفريق بين مهامها؛
- تسليط الضوء على مهنة الخبير المحاسبي كأحد المهن المحاسبية الهامة في تقديم مختلف خدمات المحاسبة في الجزائر؛
- عرض واقع مهنة الخبير المحاسبي في الجزائر ومدى مواكبتها لتطورات حجم النسيج المؤسسي الاقتصادي في الجزائر واحتياجاته من خدمات المحاسبة وتطوير نظم المعلومات المحاسبية؛
- عرض أهم مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من أجل إبراز أهم الخدمات التي تشملها مهام الخبير المحاسبي في عملية التطوير.

2. تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

1.2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة تعاريف من أهمها:

نظام المعلومات المحاسبية هو نظام يجمع البيانات ويسجلها ويخزنها ويعالجها لإنتاج معلومات لصناع القرار، يمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي نظاما يدويا بسيطا للغاية يعتمد على الورق وقلم الرصاص، أو نظاما معقدا جدا يستخدم أحدث أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، أو مزيج بين الأسلوبين السابقين، وبغض النظر عن النهج المتبع، فإن العملية هي نفسها، يجب أن يقوم نظام المعلومات المحاسبي والأشخاص الذين يستخدمونه بجمع البيانات والمعلومات وإدخالها ومعالجتها وتخزينها والإبلاغ عنه، إن الورقة والقلم أو أجهزة وبرامج الكمبيوتر هي مجرد أدوات تستخدم في إنتاج المعلومات. (Tarek Hassanain, Abdelati, A, Azab, Barakat, & Nageeb, 2016, p. 13)

نظام المعلومات المحاسبية يعرف بأنه النظام الذي ينفذ مهام تشغيل البيانات للمنظمة حيث يجمع بيانات تصف أنشطة المنظمة، ويحول البيانات إلى معلومات، ويتيح المعلومات للمستخدمين داخل وخارج المنظمة. (مكيلود، 2000، صفحة 502)

كما يعرف بأنه النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهمة، بنظام المعلومات المحاسبية، وتختلف نظم المعلومات المحاسبية من شركة

الأخرى تبعاً لـ (1) طبيعة عمل الشركة، و(2) العمليات التي تدخل فيها، و(3) حجم الشركة، و(4) حجم البيانات التي يجب معالجتها، و(5) درجة الطلب على المعلومات من قبل الإدارة والآخرين. (صالح سلامة، 2010، صفحة 9)

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي الداخلي بأنه: ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم، ويمكن أن يمتد نظام المعلومات من المدى الكبير المعتمد على أنظمة الحاسبات الإلكترونية، إلى المدى البسيط اليدوي والذي يقوم على مجموعة محدودة من البيانات المنظمة. (الدين، 2000، صفحة 69)

ويشار إليه بأنه مجموعة منظمة من الأساليب والإجراءات والضوابط المحاسبية اليدوية والمحوسبة الموضوعية لجمع وتسجيل ومقارنة وتحليل وتلخيص وتفسير وتقديم بيانات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب لإتخاذ القرارات الإدارية. (taiwo, 2016, p. 6)

كما يشار إلى أنه جزء من نظام المعلومات، فنظام المعلومات المحاسبي يدمج المحاسبة مع تصميم وتنفيذ ومتابعة نظام المعلومات. (Elsye Hatane, Sanjaya, & Gorjian, 2011, p. 2)

ويمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها: (أ.موسكوف وج.سيمكن، 2005، صفحة 25)

أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية (MIS) ، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يخص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه هو ذلك النظام الفرعي الذي يحول البيانات إلى معلومات ضرورية لتدعيم عملية إتخاذ القرارات. (البيحيصي، 2004، صفحة 4)

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي أيضا بأنه أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.

وهناك من يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة إمكانيات آلية وبشرية مسئولة عن توفير المعلومات المالية والمعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الإدارة وفئات أخرى خارجية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، (فاروق جمعة و أحمد حامد، 2012، صفحة 17) ويرى Vaassen أن هذا الرأي كان سائدا منذ الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحا في الوقت الحاضر، فنظام المعلومات المحاسبية قد حصل على موقعه المناسب داخل الوحدة الاقتصادية وهو يمثل نظاما فرعيا أساسيا ضمن النظام الكلي المتمثل بالوحدة الاقتصادية ككل ، إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبية هو أنه لم يعد قاصرا على الإهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما إمتد ليشمل أنواع أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (الخاصة بحل المشكلات والتخطيط). (الحسبان، لا يوجد سنة نشر، صفحة 37)

بينما عرفه أحد الكتاب بأنه النظام الفرعي داخل الوحدة الاقتصادية الذي يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار معين وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقاً لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى في اتخاذ القرارات. (فاروق جمعة و أحمد حامد، 2012، صفحة 18) كما يسمى النظام الذي يقوم بجمع ومعالجة بيانات العمليات، ويقوم بنشر المعلومات إلى الجهات المختصة، بنظام المعلومات المحاسبية، وهو يتضمن كل خطوات الدورة المحاسبية، وهو يتضمن بالإضافة إلى ذلك، الوثائق التي تثبت الأحداث الاقتصادية، السجلات المحاسبية، موازين المراجعة، أوراق العمل، وكمحصلة القوائم المالية، ومن الممكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي إما يدويا، أو محوسبا. (كميل، 2015، صفحة 459)

نظم المعلومات المحاسبية هي النظم التي تقوم بتشغيل الصفقات المالية بصورة أساسية، وأيضا الصفقات غير المالية التي تؤثر بصورة مباشرة على الصفقات المالية، فعلى سبيل المثال حدوث تغيرات في بيانات أحد العملاء وتعديلها في الملف الرئيسي للعملاء لا تعد عملية مالية، إلا أنها لها تأثير مباشر على عملية تشغيل بيانات العملاء عند البيع لهؤلاء العملاء أو التحصيل أو حدوث مردودات مبيعات. (عصام الدين و عبدالعزیز، 2009، صفحة 71)

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك النظام الفرعي داخل المؤسسة الذي يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار معين وتكون مهمته تجميع

وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة. (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، وسامى، لا يوجد سنة النشر، صفحة 45)

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية ويتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تتوافر في الوحدة الاقتصادية والتي تعد مسئولة عن إعداد المعلومات المالية وتقديمها إلي مستخدميها سواء داخل الوحدة (الإدارة) أو من خارجها (المساهمون والمستثمرون، المقرضون والدائنون، العملاء، الأجهزة الحكومية مثل، مصلحة الضرائب....إلخ) في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة. (فاروق جمعة وأحمد حامد، 2012، صفحة 18)

وبتحليل التعريف السابق لنظام المعلومات المحاسبية يتضح ما يلي: (فاروق جمعة و أحمد حامد، 2012، صفحة 18، 19)

- أن نظام المعلومات المحاسبي يعتمد علي مجموعة من العناصر المادية (المستندات، السجلات، والدفاتر، الدليل المحاسبي، التقارير والقوائم) والبشرية (ماسكي الدفاتر، والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين) التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي وهو إنتاج وتوصيل المعلومات لمستخدمي النظام؛

- أن البيانات التي يتم الحصول عليها من بيئة نظام المعلومات المحاسبي تمثل المدخلات الرئيسية وتمثل بيئة نظام المعلومات المحاسبي في الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها النظام، كما يمكن أن تمتد هذه البيئة إلي خارج الوحدة لتشمل الجهات الخارجية المتعاملة معها من عملاء وموردين ومستثمرين ودائنين ومقرضين وغيرهم؛

- أن أنشطة نظام المعلومات المحاسبي تنقسم إلي ثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة المدخلات، ومرحلة التشغيل، ومرحلة المخرجات وتتضمن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الأنشطة التي تتضافر مع بعضها لتحقيق الهدف العام في كل مرحلة؛

- أن نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يتكون (حسب حجم وطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية) من مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات المدينين ونظام حسابات الدائنين ونظام الأستاذ العام والتقارير المالية وغير ذلك؛

- أن نظام المعلومات المحاسبي يتأثر ببعض القيود المفروضة عليه، وقد تكون هذه القيود داخلية مثل حجم النشاط والموارد المادية والبشرية والمستوى التكنولوجي المتاح للنظام أو قيود خارجية مثل القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالأجهزة الحكومية؛
- أن نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى تقديم معلومات مالية دقيقة تتسم بالموضوعية إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها؛
- يخضع نظام المعلومات المحاسبي لثلاثة أنواع من الرقابة هي الرقابة الإدارية والرقابة المادية والرقابة الفنية. (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد سنة النشر، صفحة 47)

2.2 خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية من قبل الخبير المحاسبي:

أ- المقصود بتطوير نظم المعلومات المحاسبية:

وفقا لمدخل النظم يشير عادة المصطلح تطوير نظم المعلومات إلى كافة المراحل التقنية التي يمكن من خلالها إنشاء نظام معلومات جديد، أو تحسين كفاءة نظام قائم، أو استكمال مراحلها، أو التحول من نظام مصمم بتقنية معينة إلى نظام مصمم بتقنية أكثر تطورا، ومن ثم فإن مصطلح تطوير نظم المعلومات يعنى أي من الأنشطة التالية: (العزیز و محمد متولي، الصفحات 119-122)

- تصميم نظام معلومات جديد لمؤسسة حديثة؛
 - تحويل نظام المعلومات اليدوي لمؤسسة قائمة إلى نظام معلومات إلكتروني؛
 - استكمال عملية تصميم نظام معلومات إلكتروني لمؤسسة قائمة؛
 - التحول إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP).
- ب- أسباب تطوير نظم المعلومات المحاسبية: يوجد العديد من الأسباب التي تحتم ضرورة اللجوء

إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية، يتمثل أهمها فيما يلي: (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد سنة النشر، الصفحات 9-11)

- حدوث تأخير في توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستويات إدارية معينة (خاصة مستوى الإدارة العليا والتي تحتاج إلى هذه المعلومات لإتخاذ قرارات هامة تؤثر على نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، كان يحدث تأخير في توفير معلومات توضح مدى إمكانية التعاقد على إنتاج طلبيات إضافية من العملاء لاستغلال الطاقة غير المستغلة وذلك بالرغم من ارتفاع نسبة

الطاقة غير المستغلة وقت اتخاذ القرار، وبالطبع فإن التأخير في توصيل المعلومات قد يكون بسبب ازدياد الطلب على المعلومات التي يوفرها النظام دون أن يقابله تطوير مماثل في نظم تشغيل البيانات أو قد تكون بسبب البطء في تشغيل البيانات نتيجة لاستخدام نظم التشغيل اليدوية أو نظم إلكترونية غير ملائمة؛

- عدم وجود تغذية مرتدة بين المستويات الإدارية التي تستخدم المعلومات وبين نظم المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى عدم قيام تلك المستويات الإدارية بواجباتها كما هو مرسوم لها؛
- عدم ملائمة المعلومات التي يتم توفيرها لمتخذي القرارات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات يكون لها آثار سلبية على مسيرة ونجاح المؤسسة؛

- انخفاض درجة الدقة في المعلومات المحاسبية بالشكل الذي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب مستخدمي تلك المعلومات؛

- تطور أو تغير أهداف المؤسسة أو السياسات والإجراءات المتبعة بها بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث تطور أو تغير مماثل في احتياجات مستخدمي المعلومات، ولما كانت نظم المعلومات المحاسبية بمثابة نظام فرعي داخل المؤسسة التي تمثل النظام الأكبر بالنسبة لتلك النظم وبالتالي سوف تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بذلك التطور والتغير لأن معيار نجاحها يتمثل في مدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة؛

- كبر حجم المؤسسة وتنوع أنشطتها وزيادة درجة تعقدها مما يؤدي إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات، (ومن ضمنها المعلومات المحاسبية)، ومن ثم ضرورة تطوير نظم المعلومات لكي تلبى هذه الاحتياجات المتزايدة؛

- تعرض المؤسسة لمشاكل مالية قد تؤثر على استمرارها في مزاوله نشاطها، فمثلا قد تواجه المؤسسة مشكلة ارتفاع قيمة غرامات التأخير التي تدفع للعملاء المرتبطين مع المؤسسة بعقود توريد نتيجة لحدوث تأخير في تنفيذ تلك العقود عن المواعيد المحددة نظرا لعدم وفاء إدارة الإنتاج بالكميات المطلوبة في تلك المواعيد، ومن خلال تحليل المشكلة قد يتبين أن هناك قصور في الرقابة على تنفيذ الأوامر الإنتاجية الصادرة إلى المصنع أو قد يكون هناك قصور في نظام التعاقد حيث لا يؤخذ في الحسبان عند التعاقد المعلومات المتعلقة بالطاقة الإنتاجية المتاحة أو الخامات المتاحة بالمخازن؛

- رغبة المؤسسة في ملاحقة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في أجهزة وبرامج الحاسبات الإلكترونية للاستفادة بها في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات القائمة، وبالطبع فإن ذلك سيقصر على نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم الحاسبات الإلكترونية بالفعل.

ج- اختيار الجهة (الجهات) المنفذة لعملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية: (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد سنة النشر، صفحة 25، 26) تعتبر عملية اختيار وتحديد الأشخاص أو الجهات التي ستتولى تنفيذ عملية تطوير النظم المهام الأساسية التي ينبغي على إدارة المؤسسة الاهتمام بها لضمان الحصول على أفضل النتائج من عملية التطوير، وعادة ما يكون أمام الإدارة الإختيار من عدة بدائل هي:

- أن يقوم بعملية التطوير فريق عمل داخلي يتكون من مجموعة متنوعة من التخصصات المختلفة الموجودة داخل المؤسسة؛

- أن يقوم بعملية التطوير فريق عمل خارجي (مجموعة استشارية) يساعدهم أطراف من داخل المؤسسة؛

- أن يقوم بعملية تطوير النظم أحد العاملين بالمؤسسة من أصحاب الخبرة الطويلة في هذا المجال؛

- أن يقوم بعملية التطوير خبير من خارج المؤسسة.

د- مراحل تطوير نظام المعلومات المحاسبي:

بوجه عام يستخدم المحاسبون مدخل النظم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الجديدة، وتقوم الكثير من المؤسسات بتطبيق مدخل النظم من خلال عملية رسمية تسمى "دورة حياة تطوير النظام"، تصف هذه الدورة كيفية تقدم نظام المعلومات منذ بدايته كفكرة، أثناء عملية التطوير، وحتى يتم تشغيله بشكل روتيني.

تتضمن مكونات دورة حياة تطوير النظام تخطيط النظم، تحليل النظم، تصميم النظم، تنفيذ النظم، وتشغيل النظم، ثلاثة من هذه المكونات - التحليل، التصميم، والتنفيذ تشكل عملية تطوير النظام وتتطلب شهور قليلة أو سنوات قليلة، بينما قد يستمر المكون الخامس - تشغيل النظام لعدة عقود، وتتناول فيما يلي كل مرحلة من مراحل دورة حياة تطوير النظام بإيجاز على النحو التالي: (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد

سنة النشر، الصفحات 17- 21)

د-1 تخطيط النظم: على نحو نموذجي، تأخذ عملية تطوير النظام مكانها من خلال محيط أو سياق خطة رئيسية لتطوير النظم والتي تتولى التنسيق بين مشروعات تطوير نظم المعلومات الجديدة وخطط المنظمة طويلة الأجل.

تقوم كثير من المؤسسات بتعيين المخططين الإستراتيجيين الذين يقومون بتقديم النصيحة للإدارة العليا التي تقوم بتحديد واقتراح الأهداف طويلة الأجل، مثل فتح أسواق جديدة، إقامة خطوط الإنتاج الجديدة، أو فتح فروع جديدة، وحتى تقوم المؤسسة بتحقيق هذه الأهداف، فإنه يجب على نظم المعلومات توفير المعلومات الملائمة، ويقوم أعضاء فريق التخطيط الإستراتيجي بالعمل مع مدير نظام المعلومات الإدارية لتطوير الخطة الرئيسية للنظم، وقبل البدء في مشروعات تطوير جديدة، يقوم هؤلاء الأشخاص بالتأكد من أن المشروعات الجديدة تتسق مع الخطة الرئيسية لتطوير النظم. (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد سنة النشر، صفحة 17، 18)

د-2- تحليل النظم: (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، و سامي، لا يوجد سنة النشر، صفحة 18، 19) تحليل النظم هي عملية فحص نظام المعلومات القائم وبيئته لتحديد التحسينات الممكنة عليه، تبدأ عملية تحليل النظم لأسباب متعددة، في أوقات كثيرة، تبدأ عملية تحليل النظم على أساس طلب مقدم من مدير أحد الأقسام المستخدمة لنظام المعلومات، حيث يقوم هذا المدير بتحديد الحاجة إلى المعلومات التي لا يتم توفيرها في الوقت الحالي، وبناء على هذا التحديد يقوم بإعداد مقترح بتطوير نظام معلومات جديد أو تعديل نظام المعلومات القائم ويقدم هذا المقترح للجنة الإشراف والمتابعة لنظم المعلومات والتي قد تقرر تعيين فريق دراسة لفحص المقترح بشكل أكثر تفصيلا، قد يتكون فريق الدراسة من واحد أو أكثر من محلي النظم وممثلين من الأقسام المستخدمة لنظام المعلومات.

تبدأ عملية تحليل النظم لثلاثة أسباب، يتمثل السبب الأول والذي يعد أكثر الأسباب تكرارا في أن النظام القائم لا يعمل كما هو مرغوب فيه، على سبيل المثال، نظام المعلومات المحاسبي المؤسسة صغيرة يعتبر ملائما في الوقت الذي تم فيه تطوير هذا النظام، إلا أن النمو الحالي في المؤسسة قد ينتج عنه اختناقات وتأخير في تشغيل المعاملات، في هذه الحالة تبدأ عملية تحليل النظم لحل مشكلة تواجه نظام المعلومات القائم.

أما السبب الثاني فيتمثل في أن فريق الدراسة قد يكتشف أن هناك احتياجات جديدة من المعلومات هذه الاحتياجات الجديدة من المعلومات قد يتم تحديدها أيضا بواسطة لجنة التخطيط طويل الأجل للنظم، أو قد ينتج عن تغييرات قانونية أو تنافسية في بيئة المؤسسة. في حين أن السبب الثالث لتحليل النظم، يتمثل في الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، قد يعمل النظام القائم بشكل مرضي منذ تنفيذه، ولكن توفر التغييرات التكنولوجية طرق تشغيل جديدة تعد أكثر كفاءة، لذا تحاول مؤسسة الأعمال الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة في تطوير نظم معلومات أكثر فعالية وكفاءة.

فالخطوة الأولى هي تحديد المعلومات التي نحتاجها إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين، ومن ثم يقوم محلل النظام بعد ذلك بتحديد مصادر المعلومات التي يحتاجونها، وإذا تم تحليل النظام الحالي، فإنه يجب تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النظام. (كميل، 2015، صفحة 460، 461).

أحيانا قد يخلص فريق دراسة تحليل النظم إلى أن هناك حاجة إلى تصميم نظام معلومات جديد، في هذه الحالة يقوم فريق الدراسة بالتوقف عن دراسة المشكلة وبدأ في تحديد الحلول الممكنة والتي تتضمن أشكال جديدة من التكنولوجيا، المصادر الجديدة للمعلومات المطلوبة أو الإجراءات الأكثر فعالية.

د-3 تصميم النظم: حيث يتم تصميم النظام الجديد المقترح (أو التغييرات في النظام القائم) بهدف القضاء على نقاط الضعف أو تقليلها إلى أقل حد ممكن مع الحفاظ على نقاط القوة وتدعيمها، حيث نجد أن هناك مصممي نظم من أصحاب النظرة الضيقة للأمور يهتمون عند قيامهم بعملية تصميم النظم بمحاولة القضاء على نقاط الضعف القائمة بالنظام الحالي مع تجاهل تأثير ما يقومون بتغييره على نقاط القوة المتوفرة في هذا النظام، وينبغي الإشارة إلى أن مرحلة تصميم النظم تعتمد أساسا على التقرير الذي يضعه محلل النظم الذي يتضمن نتائج تحليل النظام القائم والتوصيات المقترحة لمعالجة أوجه القصور في هذا النظام (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، وسامي، لا يوجد سنة النشر، صفحة 19، 20).

ويجب بناء النظام الجديد من مجموعة: النماذج والوثائق التي صممت، الطرق والإجراءات التي تم اختيارها، وصف للأعمال التي سيتم القيام بها، الرقابة المتكاملة، أشكال التقارير، والمعدات التي سيتم استخدامها، ومن الممكن أن يترتب على إعادة تصميم النظام القائم، تغييرات بسيطة في النظام، أو تجديد كامل لهذا النظام. (كميل، 2015، صفحة 460، 461)

د-4 تنفيذ وتشغيل النظام المقترح: في هذه المرحلة يتم تنفيذ النظام الذي تم تصميمه في المرحلة السابقة، حيث أن معيار نجاح مصمم النظم لا يتمثل في تصميم النظام المقترح ولكن يتمثل في نجاح المؤسسة في تنفيذ ذلك النظام المقترح والقضاء على المشاكل التي كانت تواجه المؤسسة في ظل النظام الذي تم تعديله أو تغييره، ولذلك يقوم مصمم النظم بالإشراف على تنفيذ النظام المقترح حتى يضمن أن يكون التنفيذ الفعلي مطابق لما سبق أن قام بتخطيطه وتصميمه، كما ينبغي عليه الإشراف على عمليات التشغيل المبدئية للنظام المقترح (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، وسامى، لا يوجد سنة النشر، صفحة 20).

ويتطلب إدخال النظام الجديد أو المعدل، الوثائق، الإجراءات، ومعدات المعالجة، أن تكون سارية المفعول، بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب الأفراد على استخدام هذا النظام والإشراف والرقابة على الأفراد خلال الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام. (كميل، 2015، صفحة 461).

د-5 متابعة تنفيذ النظام المقترح: بعد أن يتم تطبيق النظام، يجب مراقبة نقاط الضعف والهبوط في هذا النظام، بالإضافة إلى ذلك، يجب مقارنة فعالية هذا النظام مع التصميم والأهداف المتوخاة من هذا النظام. (كميل، 2015، صفحة 461)

حيث يقوم مصمم النظام بزيارة المؤسسة بعد فترة زمنية من تنفيذ النظام المقترح (سنة أشهر أو أكثر حسب حجم النظام ودرجة تعقده) وذلك لتحديد ما إذا كانت نقاط الضعف أو المشاكل التي كانت قائمة قبل التطوير قد تم القضاء عليها فعلا، وما إذا كان النظام الجديد يعمل بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافه وأهداف المؤسسة أم أن هناك أوجه قصور أو مشاكل تواجه هذا النظام. (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، وسامى، لا يوجد سنة النشر، صفحة 20)

ومن الملاحظ أنه قد يكون من الضروري إجراء بعض التغييرات أو التصميم أو التطبيق لهذا النظام. (كميل، 2015، صفحة 461)

ويلاحظ أن مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية قد تم تحديدها في ضوء دورة حياة النظم والتي تتكون من عدة مراحل متتابعة ومتواصلة حيث نجد أن إنجاز كل مرحلة يوصلنا إلى المرحلة التالية والمرحلة الأخيرة توصلنا إلى المرحلة الأولى وهكذا.

وينبغي أن نشير إلى أن المرحلة المتعلقة بمتابعة النظام يجب أن تتم بشكل دوري (ربع سنوي/نصف سنوي /سنوي) حسب ما تحدده الإدارة العليا للمؤسسة وهذا يتوقف على حجم المؤسسة ودرجة تنوع الأنشطة التي تزاولها ومدى تعقد تلك الأنشطة ومدى حساسيتها للتغيرات

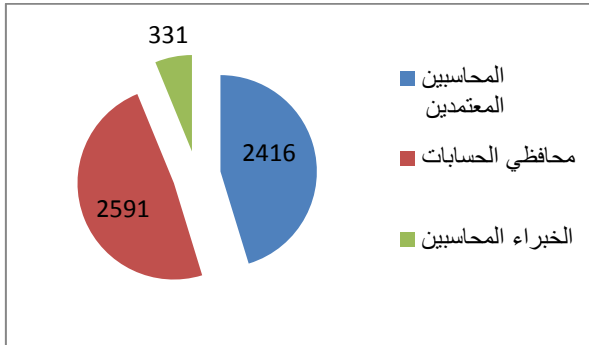
في البيئة المحيطة بالمؤسسة... إلخ. (عبد العاطي، غربية، ممدوح، عبد الرشيد، صابر، وسامى، لا يوجد سنة النشر، صفحة 21).

3. واقع ممارسة مهنة الخبير المحاسبي في الجزائر:

أ- مقارنة بين عدد الخبراء المحاسبين والمهنيين المحاسبية الأخرى في الجزائر:

تشكل المهنة المحاسبية على ثلاث أنواع من الممارسين المهنيين: المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، حيث تختص مهنة المحاسبين المعتمدين بتقديم خدمات المحاسبة للعملاء، أما مهنة محافظ الحسابات فتختص كذلك بتقديم خدمات المحاسبة إضافة إلى خدمات التدقيق وعلى رأسها التدقيق المحاسبي الخارجي أو القانوني، أما مهنة الخبراء المحاسبين فهي تجمع بين الخدمات السابقة (تدقيق ومحاسبة) إضافة إلى تقديم خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتنظيمها، والشكل التالي يوضح توزيع المهنة المحاسبية السابقة حسب العدد على مستوى التراب الجزائري.

الشكل رقم 1: توزيع المهنة المحاسبية في الجزائر حسب العدد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية لسنة 2020

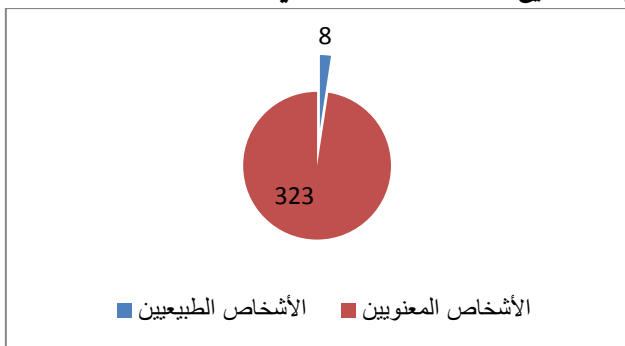
من خلال الشكل 1 نلاحظ أن عدد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بلغ 5338 شخص، حيث أن عدد المحاسبين المعتمدين في 2020 بلغ 2416 شخص أي بنسبة 45% من مجموع الممارسين المهنيين، أما عدد محافظي الحسابات في 2020 فبلغ 2591 شخص وبنسبة 49% من المجموع، وأخيرا بلغ عدد الخبراء المحاسبين 331 شخص بنسبة 6% من الإجمالي.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن عدد المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات كبير جدا مقارنة بعدد الخبراء المحاسبين، كما نستخلص مما سبق أن خدمات مسك المحاسبة تسيطر على حجم الخدمات المقدمة من قبل المهنة المحاسبية في الجزائر، حيث يقدم خدمات مسك المحاسبة 5338 مزاوول موزعين بين محاسبين معتمدين (2416 شخص) ومحافظي

الحسابات (2591 شخص) و خبراء محاسبين (331 شخص)، بينما تحظى خدمات التدقيق المحاسبي الخارجي أو القانوني بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث يقدم خدمات التدقيق في الجزائر حوالي 2992 مزاوول موزعين بين محافظي الحسابات (2591 شخص) و خبراء محاسبين (331 شخص)، أما خدمات تنظيم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية فتحظى بأهمية ضعيفة نتيجة العدد الضئيل من الممارسين لهذه المهنة والتي يبلغ عددهم 331 خبير محاسبي فقط على مستوى الوطن.

ب- توزيع عدد الخبراء المحاسبين حسب طبيعة الأشخاص :

تمارس مهنة الخبرة المحاسبية في الجزائر من قبل نوعين من الأشخاص، وهم الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون (الشركات)، كما هو موضح في الشكلين رقم 2 الشكل رقم 2: توزيع الخبراء المحاسبين في الجزائر حسب طبيعة الأشخاص



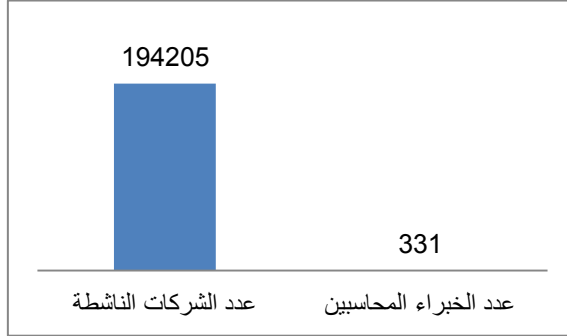
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية لسنة 2020

بلغ عدد الخبراء المحاسبين في الجزائر 331 خبير محاسبي موزعين بين أشخاص طبيعيين وأشخاص معنويين، حيث بلغ عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مهنة الخبير المحاسبي 323 شخص، بينما عدد الممارسين المعنويين لمهنة الخبير المحاسبي فبلغ 8 أشخاص، ومن الملاحظ أن عدد الممارسين المعنويين لمهنة الخبير المحاسبي قليل جدا مقارنة بعدد الأشخاص الطبيعيين الممارسين لمهنة الخبير المحاسبي، وهذا ما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وخاصة في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية، كون أن الشخص بمفرده لا يستطيع الوفاء بكل متطلبات تقديم خدمات تتطلب جهدا ومكانيات مادية وبشرية كبيرة مثل خدمات تطوير النظم المحاسبية، كونها تحتاج إلى خبراء في المحاسبة وخبراء في الإعلام الآلي إضافة لفريق المساعدين والإداريين الذين لا يقل دورهم من حيث الأهمية عن المختصين، وهذا ما يمكن أن يتوفر من خلال شركات المحاسبة نظرا لما تتوفر عليه من موارد مادية وبشرية معتبرة.

ج- توزيع عدد الخبراء المحاسبين مقارنة بالشركات الاقتصادية الناشطة في الجزائر
يمكن معرفة مدى تغطية خدمات تطوير النظم المحاسبية التي ينفرد بها الخبراء
المحاسبين من خلال معرفة توزيع عدد الخبراء المحاسبين مقارنة بالشركات الاقتصادية
الناشطة في الجزائر كما هو موضح في الشكل رقم 3.

الشكل رقم 3: توزيع عدد الخبراء المحاسبين مقارنة بالشركات الاقتصادية الناشطة في

الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية لسنة 2020

إلى غاية نهاية 2018 بلغ عدد الشركات الناشطة في الجزائر 194205 شركة تنشط في
مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج نظم معلومات محاسبية تزود متخذي
بمختلف المعلومات لإتخاذ القرارات من داخل الشركة أو خارجها، ويمكن أن تختار هذه
الشركات اللجوء إلى خدمات خارجية من قبل الخبراء المحاسبين لتطوير نظم معلومات
محاسبية خاصة بها، أو الإعتماد على الخيار الآخر وهو الإعتماد على إمكانياتها الذاتية من خبراء
ومحاسبين داخل الشركة، وإذا طبق ذلك على الشركة الجزائرية فكلما الخيار صعب تحقيقه،
فحجم الخدمات الخارجية من قبل الخبراء المحاسبين التي يمكن أن يقدمها 331 شخص لا
تكفي مقارنة بعدد الكبير للشركات الاقتصادية التي عددها يفوق 194205 شركة، كما أن
معظم الشركات الاقتصادية في الجزائر ليست لها إمكانيات داخلية تمكنها من تطوير نظم
معلومات محاسبية ذات جودة عالية تمكنها من تلبية احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية
من مختلف المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.

5. خاتمة:

بلغ عدد الشركات الناشطة في الجزائر أكثر من 194205 شركة بمختلف أشكالها
القانونية موزعة على كافة التراب الوطني، ويقابل هذا العدد من الشركات الاقتصادية خدمات

في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية يقدمها 331 خبير محاسبي، مما سوف يخلق عدم تكافؤ بين العرض والطلب إذا ما أرادت معظم الشركات تطوير نظم معلومات محاسبية بالإعتماد على أطراف خارجية نظرا لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية لمعظم تلك الشركات والتي أغلبها لا يضع تطوير نظم المعلومات المحاسبية ضمن أولوياته الاستثمارية، كما توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات:

1-5- النتائج:

- تتميز المؤسسة الاقتصادية بكونها نظام مفتوح يجب أن يتكيف مع البيئة المحيطة من خلال نقاط الالتقاط التي تمثل المعلومات المحاسبية الجزء الأهم منها؛
- تعتبر المعلومة المحاسبية من أهم موارد المؤسسة الاقتصادية التي يجب إدارتها بطريقة فعالة؛
- إن وظيفة المحاسبة لا تكفي للوفاء بمتطلبات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة من المعلومات إذا لم يتم تأطير تلك الوظيفة في إطار نظام معلومات محاسبي كفى وفعال؛
- تساهم نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية مما يدعم ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية؛
- تساهم نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية كونها تزود الإدارة بكافة المعلومات حول نشاطاتها الاقتصادية والمالية؛
- إن أهم ما يفرق بين النظام المحاسبي ونظام المعلومات المحاسبية هو جانب الإتصال المحاسبي في نظام المعلومات المحاسبي والذي يجعل من المعلومة المحاسبية متاحة بجودة عالية وفي الوقت المناسب لمستخدميها؛
- إن التغيير في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية من أهم ما يميز العصر الحالي نتيجة تأثرها بعوامل سريعة التغيير مثل التطور التكنولوجي والعوامل البيئية، مما يحتم على المؤسسة تطوير نظم معلومات محاسبية تتكيف مع البيئة المتغيرة وتواكب تطورها؛
- تعتبر خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الجزائر ضمن المهام الأساسية التي ينفرد بها الخبير المحاسبي دون غيره من المهن المحاسبية كالمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات؛

- تمتلك معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إمكانيات ذاتية لمسك المحاسبة، إضافة إلى الإمكانيات الخارجية من خدمات المحاسبة التي يقدمها 5338 شخص موزعين بين كل من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين؛
 - يوجد فجوة كبيرة بين العرض في مجال تقديم خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبي والطلب عليها، حيث يقدم تلك الخدمات حوالي 331 خبير محاسبي لمقابلة طلب حوالي 194205 شركة اقتصادية اذا ما أرادت الاستعانة بخبراء خارجيين في مجال تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- 2-5- الاقتراحات:
- ضرورة وضع معايير تدقيق مبنية على أداء عملية التدقيق باستخدام منهج المخاطر ووضع الآليات اللازمة للالتزام بها؛
 - يجب إيلاء الاهتمام من قبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بنظم المعلومات المحاسبية لمواكبة احتياجاتها واحتياجات البيئة المحيطة بها من المعلومات قصد دعم نموها واستقرارها .
 - العمل على اعتماد مناهج نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها كمقررات رئيسية في تكوين الإطارات المحاسبية وعلى رأسهم الخبراء المحاسبين؛
 - يجب التركيز على سد الفجوة في مجال تقديم خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية من حيث الكم والنوع إذا ما أريد الرقي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال زيادة فرص التكوين في المهن المحاسبية المختصة على غرار الخبراء المحاسبين، بالإضافة إلى العمل على استقطاب شركات محاسبة دولية من أجل سد الفجوة في أقرب وقت ممكن؛
 - تشجيع إنشاء شركات محاسبة جزائرية في ميدان الخبرة المحاسبية تقدم خدمات تطوير نظم المعلومات المحاسبية بدلا من الاعتماد على الأشخاص الطبيعيين؛
 - تعتبر شركات المحاسبة العالمية رائدة في مجال تقديم خدمات المحاسبة والتدقيق بشكل عام وتطوير نظم المعلومات المحاسبية على غرار ما يعرف بشركات المحاسبة العالمية الأربع التي تستثمر في عدة دول نامية وعربية، فالجزائر تعتبر أولى باستقطاب هذا النوع من الشركات المحاسبية الدولية من خلال جملة من التحفيزات قصد مساعدة المؤسسة

الاقتصادية على الاستفادة من خدمات ذات معايير عالمية في مجال المحاسبة وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى الاحتكاك بين المهنيين المحاسبين في الجزائر مع مهنيين دوليين يعود بالفائدة على جودة خدمات المحاسبة من حيث الكم والنوع؛

- يجب على محافظي الحسابات تطوير إمكانياتهم في مجال فحص، مراجعة وإبداء رأي حول نظام المعلومات المحاسبي للعميل، حيث يعتبر غياب نظام المعلومات المحاسبي أحد العوامل الرئيسية لوجود التحريف الهام والجهري في القوائم المالية التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- في ظل التكنولوجيا الرقمية المتاحة حاليا لمعظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فإنها تعتبر عامل مساعد على إنشاء نظم معلومات محاسبية عصرية وأكثر فعالية؛

- يجب اعتماد أسلوب التحديث المستمر للمعايير المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي كلما استدعى الأمر لذلك، حتى تتواءم مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا من جهة واحتياجات مستخدمي مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من المعلومات.

6- المراجع

1-6 المراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (11 7، 2010). قانون رقم 01-10 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (16 1، 2013). مرسوم تنفيذي رقم 10-13 مؤرخ في أول ربيع الأول عام 1434 الموافق 13 يناير سنة 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها. 3. الجريدة الرسمية.
- السيد مصطفى عبد العزيز، و عصام الدين محمد متولي. نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي عملي. جامعة القاهرة: كلية التجارة.
- رايونند مكيلود. (2000). نظم المعلومات الإدارية. (سرور علي ابراهيم سرور، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
- ستيفين أ. موسكوف، و مارك ج. سيمكن. (2005). نظام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات-
- عبد العال فاروق جمعة، و محمود أحمد حامد. (2012). نظم المعلومات المحاسبية (المجلد 1). جامعة بنها: كلية التجارة مركز التعليم المفتوح.
- عبد المنصفا عبد العاطي، محمود غربية، شاهنדה ممدوح، مدحت عبد الرشيد، جمال صابر، و تهناني سامي. (لا يوجد سنة النشر). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. جامعة القاهرة.

- عبد المنعم مبارك صلاح الدين. (2000). اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عصام محمد البحيصي. (2004). دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية. مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (29).
- عطا الله أحمد الحسينان. (لا يوجد سنة نشر). نظم المعلومات المحاسبية. دار اليازوري.
- محمد متولي عصام الدين، و السيد مصطفى عبدالعزيز. (2009). نظم المحاسبة الإلكترونية. منشورات جامعة ال السودان المفتوحة.
- مصطفى صالح سلامة. (2010). نظام المعلومات المحاسبية. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- وزارة التجارة. (2018). السجل التجاري مؤشرات وإحصائيات. الجزائر: المركز الوطني للسجل التجاري.
- ويجانت كيسو كميل. (2015). مبادئ المحاسبة. (جمعة أبو عمارة مصطفى محمد، و الشويمان نزار بن صالح، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.

2-6- المراجع باللغة الأجنبية

- Elsy Hatane, S., Sanjaya, R., & Gorjian, M. (2011, 6). Accounting Information System for Gold Jewelry Merchandising Business. the International Journal of the Computer, the Internet and Management , 19.
- taiwo, j. (2016). EFFECT OF ICT ON ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM AND ORGANISATIONAL PERFORMANCE: THE APPLICATION OF INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGY ON ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM. European Journal of Business and Social Sciences , 5 (2), 1-15.
- Tarek Hassanain, I., Abdelati A, A., Azab, A., Barakat, A., & Nageeb, A. (2016). Accounting Information Systems. cairo: cairo university.